



نخيل نيوز | متابعة

أكدت هيئة الإعلام والاتصالات، أن حرية الرأي والتعبير والعمل الإعلامي حقوق يكفلها الدستور، لكنها تستوجب احترام حقوق الآخرين والنظام العام والسلم المجتمعي، محذرة من استخدام المنابر الإعلامية والمنصات الرقمية للتحريض على العنف والاعتقال الداخلي أو الترويج للسلاح خارج إطار الدولة.

وقالت الهيئة في بيان لها، إن المؤسسات الإعلامية ملزمة بالمعايير المهنية والقانونية، والامتناع عن نشر محتوى يحرض على الكراهية أو يؤجج الفتنة بين العراقيين، أو يروج للجماعات الخارجة عن القانون.

وأضافت أن التحريض على حمل السلاح والاعتقال الداخلي، أو عرقلة جهود مؤسسات الدولة في حصر السلاح، يمثل خروجاً عن المسؤولية المهنية، وقد يشكل مخالفة قانونية تستوجب الإجراءات اللازمة.

وأشارت إلى استمرار رقابتها على المحتوى الإعلامي، ورصد المخالفات واتخاذ الإجراءات التنظيمية بحق المؤسسات

نخيل نيوز

المخالفة، بما فيها فرض الجزاءات وإحالة الشبهات الجنائية إلى الجهات القضائية المختصة.

ودعت الهيئة الصحفيين ومقدمي البرامج والمحليين وصنّاع المحتوى إلى توخي الدقة والمسؤولية في تناول القضايا الأمنية والوطنية، وتجنب نشر المعلومات المضللة، مؤكدة أن حماية حرية التعبير لا تتعارض مع إنفاذ القانون، وأن حصر السلاح بيد الدولة وصون السلم الأهلي مسؤولية وطنية.